**من الاستثناء العربيّ إلى الاستثناء الشرق أوسطيّ في مسار الدمَقْرَطة**

28-01-2021 | 00:00 **المصدر**: النهار

**الأب صلاح أبوجوده اليسوعيّ**

"مدينة الإنسان من صنع الإنسان"

**(مارسيل غوشّه)**

في أعقاب انهيار الاتّحاد السوفيّاتي منذ ثلاثة عقود، اكتسبت الديموقراطيّة الليبراليّة منزلة نظام الحكم الأمثل عالميًّا، وبدا وكأنّ العالم دخل مسار تحوّلٍ ديموقراطيّ لا بديل له ولا غنى عنه. وفي خضمّ هذه الورشة الديموقراطيّة التي تعرف انتكاسات ووثبات كثيرة حتّى في البلدان الديموقراطيّة العريقة، عادت مسألةُ الاستثناء العربيّ في [#مسار الدمَقْرَطة](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d9%85%d8%b3%d8%a7%d8%b1+%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%85%d9%8e%d9%82%d9%92%d8%b1%d9%8e%d8%b7%d8%a9) لتثير، مرّة أخرى، النقاشات بشأن أسباب استمرارها بل وصلابتها. وممّا لا شكّ فيه أنّ النتائج المأسويّة التي أفضت إليها انتفاضات الربيع العربيّ، مع استثناء الحالة التونسيّة التي تبقى في مختبر ديموقراطيّ، تُلقي بظلالها على هذه المسألة. ومن الأسئلة القديمة-الجديدة التي عادت لتُطرح: هل الأوتوقراطيّة والتوتاليتاريّة متأصّلتان في التاريخ العربيّ والثقافة العربيّة على نحوٍ يجعل من الثقافة الديموقراطيّة ثقافة دخيلة لا يمكن قبولها؟

أم أنّ الأنظمة القائمة تتمكّن من منع التحوّل الديموقراطيّ من خلال قدرتها على توظيف تقاطع السياسات والمصالح الإقليميّة والدوليّة لتزيد من قوّتها؟ وعلى سبيل المثال، لو ساهمت الدول الديموقراطيّة العريقة في دعم انتفاضات الربيع العربيّ ومنظّمات المجتمعات المدنيّة العربيّة بطريقة جديّة، بغية إطلاق عمليّة دمقرطة محليّة أي غير مستوردة، فهل كان المشهد في البلدان التي شهدت الانتفاضات ليختلف ممّا هو عليه راهنًا؟ أم أنّ مثل ذلك الدعم كان ليُفضي، إمّا إلى الفوضى والحروب الداخليّة –وهذا ما حصل على كلّ حالٍ في عدد من البلدان- وإمّا إلى وصول أحزاب الإسلام السياسيّ إلى السلطة، أي إلى قيام شكلٍ من أشكال الحكم التيوقراطيّ، بسبب عدم توفّر القواعد الديموقراطيّة الكافية، كما حصل في مصر إثر سقوط نظام الرئيس مبارك؟

إنّ السعي للإجابة على هذه الأسئلة المشروعة يتطلّب طرح مسألة الاستثناء العربيّ بموضوعيّة. ذلك أنّ إثارة هذه الأسئلة، في كثير من الأحيان، تخرج عن الإطار العلميّ، وتبغي تحقيق أهداف معيّنة لعلّ أهمّها: تثبيت الأنظمة القائمة من خلال القضاء على الأمل بالتغيير الديموقراطيّ، وتسهيل تحالفات رؤوس الأموال بين بعض الأنظمة العربيّة وحكومات غربيّة تنتهج المكيافيليّة في سياساتها الخارجيّة، والترويج لديموقراطيّة دولة إسرائيل بصفتها الديموقراطيّة الوحيدة في الشرق الأوسط. وفي هذا السياق، لا بدّ من الإشارة إلى ثلاثة أمور: أوّلاً، إنّ انفتاح نخبٍ سياسيّة وثقافيّة عربيّة على الحداثة والديموقراطيّة حقيقة قديمة، أدّت إلى حصول اختبارات ديموقراطيّة متنوّعة في الحقول السياسيّة والنقابيّة والاجتماعيّة طوال عقود. ولا شكّ في أنّ تضمّن دساتير دول عربيّة عديدة على مبادئ الحداثة السياسيّة، من برلمان منتخب وحكومة تُحاسب برلمانيًّا، ومواطنة ومساواة، ومشاركة الشعب في الحكم من خلال الانتخابات، وفصل السلطات، هي من نتائج الانفتاح على الحداثة والديموقراطيّة.

غير أنّ العمل بأحكام الدساتير هُمِّش أو سُخِّف بحجّة مواجهة الاستعمار أو دولة إسرائيل أو الخطر الإسلامويّ، وبوجه خاصٍّ من قبل التيّارات الثوريّة التي ادَّعت طوال عقود أنّها السبيل الوحيد إلى التحديث السريع والانتصار على أعداء العالم العربيّ الداخليّين والخارجيّين، وهي ادّعاءات ورثتها لاحقًا التيّارات الإسلامويّة السنيّة والشيعيّة على السواء. وخلاصة القول إنّ الفكر الديموقراطيّ والممارسة الديموقراطيّة ليسا غريبَين عن عدد غير قليل من البلدان العربيّة، حتّى ولو أنّهما لم يتحوّلا إلى ثقافة شعبيّة ديموقراطيّة. أليست الشعارات التي رُفعت أثناء الانتفاضات الأخيرة، وتجاوزت رفض الفساد والبؤس والاحتكار، إلى المطالبة بالحريّة الفرديّة ودولة الحقّ والقانون واستقلال القضاء والانتخابات الحرّة، من نتائج ذلك الفكر الديموقراطيّ الذي يتغذّى من الانفتاح الثقافيّ والعولمة ووسائل الاتّصال الحديثة؟ بكلّ تأكيد، الجواب هو بالإيجاب.

Volume 0%

وثانيًا، لا بدّ من التوقّف على ديموقراطيّة دولة إسرائيل. إنّها ديموقراطيّة دينيّة بامتياز، على صلة عضويّة بطابع الدولة اليهوديّ. فكيف يمكن، بالتالي، الكلام على ديموقراطيّة ليبراليّة فعليّة في حين تُنتهك حقوق الإنسان والعدالة والمواطنيّة عندما يتّصل الأمر بعرب إسرائيل والأقليّات الدينيّة والعرقيّة غير اليهوديّة؟ من المسلّم به، أنّه بالرغم من المنزلة الخاصّة التي يمكن أن يشغلها دين معيّن ورموزه في بعض الديموقراطيّات الليبراليّة، فإنّه لا يمكن المواطنيّة أن تقوم على الانتماء إلى أيّ دين رسميًّا كان أو غير رسميّ، ولا يمكن عمل الحكومة واشتراع القوانين وعمل العدالة أن يُمارس في ضوء أيّ معتقد دينيّ. أمّا تطبيق الديموقراطيّة الإسرائيليّة فلا ينفصل عن القيم الدينيّة اليهوديّة التي تكتسب صفة قانونيّة. لذا، لا يمكن اعتبار إسرائيل دولة ديموقراطيّة ليبراليّة، بل ديموقراطيّة دينيّة صرف.

وثالثًا، في ضوء ما تقدّم، وبدافع الموضوعيّة، بات من الضروريّ الكلام على استثناءٍ شرق أوسطيّ في مسار الدمقرطة، وليس على استثناء عربيّ فحسب، خصوصًا وأنّ خارطة المنطقة الجيوسياسيّة تشمل أيضًا إيران التي تمتاز بنظامها التيوقراطيّ، وتركيا التي عرفت تراجعًا كبيرًا جدًّا في السنوات الأخيرة في الممارسة الديموقراطيّة واحترام الحريّات وحقوق الإنسان.

تفترض مقاربة هذا الاستثناء الشرق أوسطيّ التوقّف على خصوصيّات كلّ بلدٍ من بلدان المنطقة من حيث خبرات البلد الديموقراطيّة، وتشابك المصالح المحليّة والإقليميّة والدوليّة على أرضه، وأوضاعه الاقتصاديّة والتربويّة، بغية تقدير فرص التطوّر الديموقراطيّ فيه وطرقها. ولكن، في الوقت نفسه، يجدر التوقّف على الخلفيّة الفكريّة الدينيّة السياسيّة المأزومة التي تطبع مختلف بلدان هذا الاستثناء،

وإن بدرجات متفاوتة. ذلك أنّ هذه الخلفيّة المأزومة، نظرًا إلى دورها في تكوين الذهنيّات والتأثير في العمل السياسيّ والاجتماعيّ والتربويّ، تمثّل عائقًا في وجه التحوّل المنشود. وبدايةً، إنّها تفسح في المجال للأنظمة القائمة لتوظيف المرجعيّات الدينيّة من أجل اكتساب شرعيّتها وفرض سياساتها في مختلف الحقول، كما تسمح للتيّارات الأصوليّة بتوظيف تفاسير معيّنة للعقيدة الدينيّة لمقاومة الأنظمة، ولا سيّما في ظلّ ظروف سياسيّة قمعيّة واقتصاديّة ضاغطة،

وإظهار التمسّك بمرجعيّة تلك التفاسير بصفته باب الخلاص الوحيد من الظلم والبؤس. في الحالة الأولى، يفقد الدِّين روحه، إذ يتحوّل إلى قانون له صفة مقدّسة يصبح سيفًا بيد السلطات السياسيّة تستخدمه كما تشاء لتؤمِّن مصالحها. وفي الحالة الثانية، تخرج العقيدة من التاريخ، إذ تُقَدّم وكأنّها مشروع قابل للتحقيق في كلّ مكان وزمان، ينفي كلّ دورٍ خلاّق للإنسان في صياغة شكل مجتمعه ونظامه وسنّ قوانينه. وما ينتج عن الحالتَين غياب الثقافة السياسيّة المطلوبة للتأثير في العمليّة السياسيّة، إذ تضعف الثقة بمؤسّسات الدولة، ويتراجع الاهتمام بالمشاركة في الشؤون العامّة، بل تصبح الدولة في المخيّلة الشعبيّة أشبه بخصم أو مصدر ظلم.

قد تتمكّن بعض مجتمعات هذا الاستثناء الشرق أوسطيّ أن تتجاوز مع الوقت عقبة الفكر الدينيّ السياسيّ المأزوم، إذ يفقد هذا الفكر تأثيره المألوف بفضل انتشار مبادئ الحداثة، فيبدو وكأنّه يتحوّل إلى ما يشبه الفولكلور، أو يُربط بالزمن الظلاميّ. في حين أنّ مجتمعات أخرى قد لا تقوى على تجاوزه بسبب قوّة سلطته التقليديّة شعبيًّا وسياسيًّا. وفي هذه الحالة، يتوقّف التطوّر الديموقراطيّ على تحرير هذا الفكر من جموده من خلال حثّه على التفريق بين القيم الدينيّة الأخلاقيّة والروحيّة، والبحث عن الحقيقة والخير في كلّ شيء التي تبقى مهمّة الإنسان. وهذا يعني أنّ دور تلك القيم إلهام الإنسان في بحثه عن شكل نظامه ومصالحه، وليس فرض حقيقة مطلقة عليه أو طلب طاعة عمياء منه أو توظيف قدراته لإعادة بناء زمن مثاليّ. وفي الواقع، من غير هذا التفريق، ستبقى القيم الدينيّة لازمنيّة، ويبقى المجتمع أسير المراوحة.

**أستاذ في جامعة القديس يوسف**